خطاب الكراهية والتحريض ضد المؤسسات والقيادات النسوية

أيدٍ خفية تعبث بالنسيج الوطني الفلسطيني

ورقة تحليلية صادرة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

مقدمة: يشهد المجتمع الفلسطيني، تصاعدا مضطردا في خطاب الكراهية والتحريض الذي تواجهه المرأة الفلسطينية، من قبل بعض القوى الظلامية المؤيدة للتمييز ضد المرأة، والقوى المحافظة التي لا تعترف بالتحولات الجوهرية في الهندسة المجتمعية المرتبطة بحقوق المواطنة للمرأة على قاعدة المساواة. هذه القوى تعمل على إعادة التبعية والتمييز وتملك المرأة وفق التركيبة الأبوية القمعية، بل وتمنح ذاتها الحق في تقسيم الشعب الفلسطيني ما بين مؤمن وكافر، في محاولة مستمرة لفرض رؤيتها على المجتمع الفلسطيني. كما وتسعى القوى المذكورة، واعتمادا على الموارد الهائلة المتاحة لها، إلى تقزيم وإلغاء أي فكر مناهض لفكرها ومشروعها السلطوي.

يشير مصطلح "خطاب الكراهية" إلى الكلام المسيء الذي يستهدف مجموعة أو فردًا بناءً على خصائص متأصلة (مثل العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي) والتي قد تهدد السلم الاجتماعي[1]. وعبر تاريخ البشرية، أخذ خطاب وسلوك الكراهية عدة أشكال وتصاعدت وتيرته بين فترة وفترة. ويبدو جليا أن هكذا خطاب هو تعبير عن رفض الآخر (المختلف/ المختلفة) وإنكار لحقه/ حقها في الوجود والمشاركة في الحياة العامة، وهذا بدوره يعود في الأساس إلى علاقات القوة غير المتكافئة ما بين المجموعات البشرية المختلفة، بعيداً عن انتمائها الجغرافي، وبين أفراد ذات المجموعة البشرية التي تتقاسم ذات التاريخ والجغرافيا، بناءً على اعتبارات وانتماءات مختلفة، من قبيل الجنس أو العرق أو اللون أو الدين وغيرها الكثير من الاعتبارات الأخرى. وبالرغم من الجهود الحثية التي بذلتها الأمم المتحدة للحد من هذه السلوكيات، وتخصيصها لعدة اتفاقيات لمناهضة التمييز وتأكيدها على مساواة البشر جميعاً، إلا أن تلك الأدوات الأممية، لم ترتق لمستوى الحد من خطاب وممارسات الكراهية، إذ لا تزال العديد من الشعوب تعاني من خطاب الكراهية الموجه ضدها من قبل قوى أخرى، ولا تزال بعض المجموعات البشرية تعاني من هكذا خطاب داخل نفس المجموعة البشرية.

وفي السياق العربي إجمالاً والفلسطيني بشكل خاص، وكنتيجة لخضوع الشعوب العربية لحقب متتالية من الاستعمار، وكنتيجة لمحاولات الإلغاء التي تعرضت لها الهوية العربية، برزت العديد من الصراعات والتناقضات داخل ذات المجتمع الواحد، والتي ترجمت لاحقا إلى محاولات إقصاء أو إلغاء دور بعض المجموعات. وكانت النساء والشباب/ الشابات، أكثر الفئات عرضة للتهميش والإقصاء وذلك نتيجة للعقلية البطريركية المهيمنة، والتي تنصب الرجل حاميا لبقية أفراد المجتمع وخاصة النساء. وفي الكثير من الأحيان، تم التعامل مع النساء والشباب/ الشابات، بوصفهم/ وصفهن، أيدي عاملة في المشاريع العائلية التي يقودها ويتحكم بها الرجل، أو للقيام

[1] https://www.un.org/ar/hate-speech/understanding-hate-speech/what-is-hate-speech

بأعمال الرعاية، والتي اقترنت بالنساء في المجتمعات العربية. فإضافة إلى عمل المرأة في المشاريع العائلية (المزارع وتصنيع منتجات الألبان في المنازل وفي التجمعات البدوية) أنيط بالنساء كذلك مهمة رعاية الأطفال وكبار/ كبيرات السن وغيرهم/ غيرهن داخل العائلة. كما أن كون غالبية الأسر الفلسطينية كانت تعيش ضمن ما عرف بالأسر الممتدة (خاصة في الأرياف)، تعرضت النساء للتهميش في ظل نظام بطريركي مركب. وقد أدى هذا النظام المركب، كذلك، إلى تهميش دور الشباب والشابات. وشيئاً فشيئاً تم توارث هذه الثقافة من جيل لجيل وباتت الأجيال الجديدة تسير على خطى الأجيال السابقة وتقلدها في سلوكها، مما ساهم في تعميق جذور النظام الأبوي في المجتمعات العربية، والارتداد صوب الاعتبارات القبلية، والتي شكل القضاء العشائري أحد أبرز تجلياتها.

وفي السياق الفلسطيني، وكون المجتمع الفلسطيني يعيش ظروفاً معقدة ومركبة نتيجة للاستعمار الصهيوني، تعرضت الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني إلى نوع من التمزيق والشرذمة نتيجة لسياسات الاحتلال وممارساته. وهذا أدى بدوره إلى بروز الهويات التي يمكن تسميتها بالهويات الداخلية أو الضيقة. وبحكم صغر المجتمع الفلسطيني وتكاتفه، لم ينجح الاحتلال مثلاً في فرض الهوية الدينية على الشعب الفلسطيني، بمعنى أن يكون هناك هوية ملحقة بالدين أو الطائفة. كما أن صغر الإقليم الجغرافي حال أيضا دون تشكيل هويات مناطقية أو إقليمية. بل على العكس تماما، استطاع الشعب الفلسطيني الحفاظ على هويته وتماسكه بالرغم من كافة محاولات التفرقة التي سعى الاستعمار الصهيوني لفرضها. وفي الفترة التي سبقت العام 1993 (عام نشوء السلطة الفلسطينية) تميز المجتمع الفلسطيني بوحدته وتماسكه في وجه الخطر الخارجي المتمثل في الاحتلال، في ظل كون كافة الفئات تعيش ذات المعاناة وتعاني من نفس سلوكيات التمييز والاضطهاد التي مارسها الاحتلال. لكنّ وجود الاحتلال وممارساته، أعاد الاعتبار للفكرة المتأصلة بأن المرأة كائن ضعيف يحتاج لحماية، وأن الرجل هو مصدر هذه الحماية. وهذا بدوره أعطى الرجل مساحة لتضييق آفاق الحركة والتنقل أمام النساء، وحد (نوعاً ما) من تطور وضعية النساء. إلا أن الظرف العام ساهم في الحد من هذا التوجه الذكوري. ففي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، فتحت الأبواب أمام النساء للانخراط في سوق العمل للمساهمة في إعالة الأسر. كما أن مجانية وإلزامية التعليم (المدرسي الحكومي) قد سهلت كذلك من انخراط الفتيات في المؤسسات التعليمية (المدارس كمرحلة أولى). ومع مرور الزمن بات انخراط الفتيات في مؤسسات التعليم العالي أمراً ملحوظاً وباتت نسبة الفتيات في مؤسسات التعليم العالي تفوق نسبة الذكور [2]. ومع ذلك، فإن البنية المجتمعية التي تميز ضد النساء وتسعى لُإقصائهن من الحيز العام، وقفت عائقا أمام انخراط الفتيات في سوق العمل. وقد أسهم الدور النضالي للحركة النسوية في بعديه الوطني والحقوقي في الحد من كافة أشكال التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقق بعض النجاحات في مواجهة القمع الاستعماري والقمع البطريركي، والربط بين المسار الوطني والحقوقي بمضامين ديمقراطية، الأمر الذي أسهم في تموضع الحركة النسوية كمؤثر أساسي في المشهد الفلسطيني ككل.

الجذور التاريخية لإقصاء النساء في المجتمع الفلسطيني:

مع قيام السلطة الفلسطينية منتصف العقد الأخير من القرن الآفل، وبدء عملية إصدار القوانين الوطنية لتنظيم حياة المجتمع الفلسطيني، والشروع في عملية الانفكاك الجزئي التدريجي عن الاحتلال، طفت إلى السطح مسألة إقصاء النساء من الحيز العام ومحاولة إعادتهن إلى الحيز الخاص وإلحاقهن بالرجل المهيمن على الأسرة، في عملية إعادة إنتاج للبنية البطريركية. وقد بدأت ملامح

[2] https://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Teachers_ar.html

إقصاء النساء تتضح شيئاً فشيئاً بداية من عدم إشراكهن فيما عرف باسم مفاوضات إنهاء الصراع مع الاحتلال. فلم يتم إشراك النساء في الوفد الفلسطيني الذي شارك في مؤتمر مدريد في العام 1991 (تحت مظلة الوفد الفلسطيني الأردني المشترك)، وهو المؤتمر الذي أطلق مفاوضات إنهاء الصراع ما بين الدول العربية (لبنان، سوريا والأردن) ودولة الاحتلال، ولاحقا، إنهاء الصراع مع الفلسطينيين والفلسطينيات. وقد اقتصرت المشاركة النسوية في المؤتمر المذكور، على تعيين الدكتورة حنان عشراوي كناطقة باسم الوفد الفلسطيني، دون السماح لها بالجلوس مع المؤتمرين على ذات الطاولة، كونها تحمل بطاقة الهوية المقدسية، حيث رفضت دولة الاحتلال الاعتراف بأن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة ولم تسمح بتمثيل المقدسيين والمقدسيات في الوفد الفلسطيني الأردني المشترك. ومع انتهاء اللقاء البروتوكولي في مدريد وانطلاق المفاوضات العلنية بين الوفد الفلسطيني والوفد الإسرائيلي، لم يكن للنساء أي حضور. أما قناة المفاوضات السرية والتي أقيمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال في فنادق العاصمة النرويجية، والتي نتج عنها لاحقا ما بات يعرف بإعلان المبادئ ومن ثم اتفاقيات أوسلو، فقد كانت النساء أيضا مغيبات تماما.

وعلى الأرض وبعد ظهور السلطة الفلسطينية وبداية تجسيد دورها كشكل من أشكال الحكم الذاتي المجزوء، تم أيضا إقصاء النساء من الحيز العام، كما تم في الوقت عينه إقصاء الشباب. فعلى سبيل المثال، لم يتم اختيار سوى 67 امرأة لعضوية المجالس المحلية المعينة والتي ضمت أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو (تولت مسئولية إدارة هيئات الحكم المحلي ما بين عامي 1997 و2004). كما أن حضور النساء في المجلس التشريعي الأول والذي انتخب في العام 1996، لم يتعد خمس عضوات من أصل ثمانية وثمانون عضواً. وفي ظل هكذا واقع، تم تغييب قضايا وحقوق النساء من القوانين، مما مهد لانكشاف النساء للظلم والاضطهاد والانتهاكات الممنهجة لحقوقهن لاحقا في السياق الفلسطيني. وقد شعرت النساء بالخذلان من جهات صنع القرار كون حقوقهن لم يتم مراعاتها ضمن القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي، مما عمق من الفجوة التي تعانيها النساء. ولم تجد النساء أمامهن من خيار سوى خوض غمار النضال الحقوقي من أجل انتزاع حقوقهن، حيث يمكن القول إن النساء نجحن جزئيا في تعديل بعض القوانين (قانون انتخابات الهيئات المحلية مثلا) بما يسمح بفتح نافذة صغيرة لمشاركتهن في الحياة العامة. إلا أن النص القانوني بحد ذاته غير كافٍ لتغيير الواقع. فقد بقيت النظرة المجتمعية الإقصائية تقف عائقا يحول دون مشاركة فعلية للنساء في الحياة العامة. وهنا بقيت القوانين التي تميز ضد النساء وتساهم في إقصائهن من الحيز العام قائمة ولم تحرك السلطة التنفيذية ساكناً للحد من التمييز والذي يقود في النهاية إلى إقصائهن من الحيز العام. ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق، قانون العمل الفلسطيني والصادر في العام 2000 والذي لم يوفر الحد الأدنى من الحماية للنساء من العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل سوق العمل، ولا يحمي النساء العاملات في القطاع غير الرسمي ولا يوفر الحماية الاجتماعية لكافة العاملات ولا يمنح العمل المنزلي اية قيمة. كما أن خطط التنمية الوطنية الاستراتيجية وعبر القطاعية، لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء من منظور تنمية الصمود، وبالتالي برزت في السياق الفلسطيني التنمية المجزوءة أو العرجاء، ضمن إطار الإلحاق الاقتصادي بالاحتلال، وضمن محددات الاقتصاد الليبرالي الجديد، بدون شبكات حماية اجتماعية، كما ورد تحديدا في القانون الأساسي الفلسطيني، الأمر الذي دفع النساء وشرائح اجتماعية واسعة نحو دائرة الفقر والبطالة وصعد من حالة الاحتقان الوطني والطبقي والجنساني في المجتمع ككل.

النساء والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين:

تاليا للاعتراف الأممي بفلسطين كدولة تحت الاحتلال، بادرت قيادة السلطة الفلسطينية (أصبحت تعرف نفسها بقيادة دولة فلسطين)، إلى الانضمام للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، بدءاً من العام 2014، ومن بينها تلك المتعلقة بحماية حقوق النساء، سواء بشكل حصري كما هو حال اتفاقية مناهضة كافة أشكال التميز والعنف ضد المرأة (سيداو)، أو تضمنت حماية حقوق النساء كجزء من منظومة حقوق الإنسان العامة (كالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية). ومع هذا الانضمام وما رافقه من تباهٍ من قبل السلطة الفلسطينية بمدى ديمقراطيتها والتزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، إلا أنه لم يتغير أي شيء على الأرض. فلم تكن هناك نية لدى السلطة التنفيذية، والتي باتت تتغول على السلطتين التشريعية والقضائية، بترجمة الاتفاقيات الدولية إلى ممارسات على الأرض، عبر توطينها في المنظومة التشريعية الوطنية. وبالتالي، بات انضمام دولة فلسطين لهذه الاتفاقيات حبراً على ورق وقضية للعلاقات العامة فقط. فقد بقيت القوانين والتي يزيد عمرها عن نصف قرن وأكثر والتي تميز ضد النساء هي سيدة الموقف في فلسطين المحتلة، وبقيت قضايا النساء خاضعة لمزاجية السلطة التنفيذية والتي أكدت أفعالها أن ما من إرادة سياسية للتقدم قيد أنملة باتجاه حماية النساء وحقوقهن والحد من التميز ضدهن. ومن أبرز الدلائل على هذا الحال، مسودة قانون حماية الاسرة من العنف والتي أعدت في العام 2006 بمبادرة من المجتمع المدني النسوي وعبر مقاربات مع الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ولا تزال حبيسة الأدراج، إذ لم يصدر حتى اللحظة مرسوما حولها، رغم التوافق على المسودة في القراءة الثالثة لها من قبل الحكومة والمجتمع المدني في العام 2022. وبالرغم من معاناة النساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والذي راح ضحيته أكثر من مائة امرأة خلال السنوات الأربع أو الخمس المنصرمة، إلا أن القانون لا يزال في مكانه ولا زالت النساء والمؤسسات النسوية والحقوقية، بانتظار إقراره. كما لا زال وصول النساء إلى مصادر العدالة يترنح في مكانه نتيجة لترهل النظام القضائي وغياب الآليات الواضحة لتنفيذ الأحكام القضائية. وفي ظل تجربتهن مع المحاكم، باتت النساء تعزف عن اللجوء للجهات القضائية لحماية حقوقهن، مما زاد من انكشافهن للظلم والاضطهاد.

النساء والانقسام السياسي بين فتح وحماس:

شكل الانقسام السياسي ما بين فتح وحماس بعيد انتخابات المجلس التشريعي في العام 2006، ضربة قاسمة للجهود الرامية لإصدار منظومة قانونية عصرية تحمي وتعلي حقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق النساء. فكنتيجة طبيعية للانقسام، تم تعطيل المؤسسة التشريعية الفلسطينية وباتت السلطة الفلسطينية التي أحكمت قبضتها على الضفة الغربية، وحكومة الأمر الواقع التي سيطرت على قطاع غزة، في سباق أهوج في إصدار القوانين بمراسيم رئاسية في الضفة الغربية، وعبر قرارات حكومية وقرارات من كتلة الإصلاح والتغيير (كتلة حركة حماس في المجلس التشريعي المعطل أصلاً من لحظة انتخابه). وكان القاسم المشترك ما بين هذه القوانين، أنها بنيت لتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية على مفاصل الحياة اليومية وإقصاء أو إلغاء السلطتين القضائية والتشريعية. كما شهد الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، حالة عسكرة غير مسبوقة، وباتت الكلمة الفصل للأجهزة والأذرع الأمنية. وهنا ازدادت معاناة النساء كون احتياجاتهن وحقوقهن لم تؤخذ بعين الاعتبار في فوضى إصدار القوانين. وفي الوقت الذي دفعت فيه النساء ثمن الانقسام، تم إقصاؤهن من عشرات جولات المفاوضات لما بات يعرف بمصطلح "المصالحة". وعلى الرغم من تشكيل الحكومة للجنة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المرتبطة باشراك النساء في المفاوضات وفي حمايتهن وفي جبر الضرر، إلا أنه تم إقصاء النساء، مما ساهم في تعزيز البنية والهياكل الأبوية وتعزيز ثقافة الإقصاء والدونية والقمع وتكميم الأفواه. الأمر الذي أدى

إلى حالة من التصحر السياسي والثقافي، في ظل نظام سياسي لا يعتمد الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، ولا يقوم بإنفاذ التزاماته في نشر وتعميق المساواة وفي تطوير آليات دستورية وتشريعية من اجل الإيفاء بمسؤوليته تجاه النساء. وبالتالي، شعرت المؤسسات النسوية، بعد ثلاثة عقود من تشكيل السلطة الفلسطينية، أنها عادت للمربع الأول وبات عليها النضال مرة أخرى، ومن نقطة الصفر، لضمان مشاركة المرأة في الحيز العام.

كما رافق الانقسام، حالة ممأسسة من التحريض في الشارع الفلسطيني من قبل طرفي الانقسام، إذ انبرت المحطات الإعلامية التابعة لكل طرف في التحريض ضد الطرف الآخر، مما زاد من حالة الشرخ في المجتمع الفلسطيني وساهم في مزيد من بعثرة الأوراق ومحاولا إقصاء المجموعات المختلفة من الحيز العام.

بروز التيارات الظلامية والمحافظة: التضليل كوسيلة لإقصاء النساء:

شهدت السنوات القليلة الماضية تعاظماً غير مسبوق في قوة التيارات الظلامية والمحافظة والتي ناصبت العداء لقضايا النساء وحقوقهن وحاولت العودة بعجلة التاريخ إلى الماضي وعصور العبودية للنساء. وقد استغلت هذه القوى انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة (سيداو) لتتمادى في هجومها وتطاولها على النساء الفلسطينيات وكذلك المؤسسات والقيادات النسوية المشهود لها بالدور النضالي الوطني والحقوقي. وقد تفتقت عقلية هذه القوى عن نحت مصطلح جديد في السياق الفلسطيني، للإساءة لقيادات الحركة النسوية والمناضلات الحقوقيات، فقد طفى إلى السطح مؤخرا تعبير "سيداويات" والذي يستخدم بمدلول سلبي للإشارة إلى المدافعات عن حقوق النساء. فمن خلال متابعة أدبيات ومنشورات هذه الحركات الأصولية والمحافظة يلاحظ استخدامها مصطلح "السيداوية" متبوعاً باسم المناضلة التي تتعرض للهجوم. وقد استفادت القوى الظلامية من الإمكانيات الهائلة المتاحة لها من أجل نشر خطاب الكراهية والتحريض ضد النساء والعمل على تشويه المؤسسات والقيادات النسوية الفلسطينية. كما قامت بتشغيل جيش من الذباب الإلكتروني بهدف مهاجمة مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات النسوية، وبث التعليقات المسمومة والتي ما من هدف لها سوى تعميق الفرقة والتشتت داخل المجتمع الفلسطيني. ولم تتردد هذه القوى في الإساءة اللفظية والتجريح بحق المؤسسات النسوية ورموز الحركة النسوية عبر تعليقاتها على منشورات هذه المؤسسات. ولم يقف الأمر عند حد استخدام الحيز الافتراضي لمهاجمة المؤسسات النسوية، بل امتد أيضا لمهاجمة المؤسسات عبر منابر المساجد وخاصة أثناء خطب صلاة الجمعة. ومع تصاعد قوتها وحملات التحريض، وامتدادها عبر الحيزين الافتراضي والواقعي، وفي ظل تحالف مبطن مع السلطة المهيمنة، استطاعت تسجيل بعض النقاط لصالحها. فقد نجحت في الضغط على وزارة التربية والتعليم لتصدر الوزارة قراراً يمنع المؤسسات النسوية من العمل في المدارس. كما استطاعت (في مدينة الرام مثلاً) إصدار ما عرف باسم وثيقة شرف من العائلات، بمنع المؤسسات النسوية من العمل في البلدة. كذلك سعت لمحاصرة عمل المؤسسات النسوية من خلال تحريض أصحاب العقارات لعدم تأجير المقرات والمباني والمرافق للمؤسسات النسوية. ومن خلال هذه الممارسات والتشويه والتضليل، سعت القوى الظلامية إلى ربط كافة المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة، باتفاقية سيداو والتي اعتبرتها تتناقض مع الدين واعتبرت أنها بدعة غربية هدفها الأول والأخير مهاجمة الدين. وقد استغلت

كون المجتمع الفلسطيني مجتمع متدين بطبيعته، من أجل التحريض ضد المؤسسات النسوية والقيادات النسوية، باعتبار أن اتفاقيات حقوق النساء تتناقض مع الدين.

كما امتدت حملات التشويه لتطال بعض الجهات التقدمية التي تمول مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. ففي الفترة الأخيرة، استغلت صفحات القوى المذكورة موافقة حكومة السويد على السماح بحرق نسخة من القرآن الكريم، لتنشط في بث العديد من المنشورات التي تشير أن السويد من ضمن الدول والجهات التي تمول المؤسسات النسوية التي تطالب بتطبيق اتفاقية "سيداو" في فلسطين. بالتالي، اعتمدت على هذا الموقف من حكومة السويد للترويج لفكرة أن المؤسسات النسوية (التي تتلقى تمويلاً من السويد) هي مؤسسات تقف ضد الدين ومع الإساءة للإسلام وللمصحف الشريف. ومع أن الحركة النسوية الفلسطينية وبمختلف مكوناتها أدانت وتدين الإساءة للأديان، وتحديدا حرق المصحف في السويد، إلا أن سلوك الحركات الظلامية كان تصيداً للمواقف. وهذا ما بدا من خلال تكثيف هجومها على المؤسسات النسوية وربطها بمعاداة الدين، وربط المطالب بحماية حقوق النساء باتفاقية "سيداو" والتي تعتبر "كفراً وخروجاً على الملّة".

أما في الخليل، المعروفة بكونها مدينة محافظة، فقد أصدرت عشائرها بيانا بتاريخ 2019/12/21، أعلنت فيه رفضها التام لاتفاقية سيداو وتطبيقها ولقرار رئيس السلطة الفلسطينية بتحديد سن الزواج للفتيات. كما دعا البيان إلى وقف تأجير المرافق للمؤسسات النسوية واعتبر أن من يؤجر أي عقار لمؤسسة نسوية هو شريك في "الجريمة" كما جاء في البيان المذيل بتوقيع عشائر الخليل بعد ما سمي "مؤتمر العشائر لمناهضة اتفاقية سيداو". ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل تعدته لدرجة أن بيان "المؤتمر" المذكور قد دعا وسائل الإعلام لوقف تغطية أخبار وأنشطة المؤسسات النسوية. وهنا برزت العشائر مجددا بوصفها القوى الفعلية التي تحكم المجتمع الفلسطيني في ظل تنحي السلطة التنفيذية وعدم القيام بواجباتها كما تقتضيه القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.

وفي الوقت الذي تبدي فيه العشائر تمسّكها برفض "سيداو"، ورفض القرار بقانون الخاصّ بتحديد سنّ الزواج، أصدر مستشار الرئيس وقاضي القضاة محمود الهباش قراراً لقضاة المحاكم الشرعيّة في 21 كانون الأوّل/ 2019 بضرورة تطبيق قانون تحديد سنّ الزواج، ابتداء من 29 كانون الأوّل/ 2019.

إلا أن الهجمة على الاتفاقية وعلى المؤسسات النسوية تصاعدت من قبل القوى الاصولية والمحافظة والتي ارتدت هذه المرة ثوب العشائر، وباتت تعقد المؤتمرات باسم العشائر لا باسمها، لتأكيد رفضها لحقوق النساء والاتفاقيات الدولية. في هذا السياق أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعيّة السابقة ماجدة المصري أنّ: "الهجمة التي تشنّ على "سيداو"، هي هجمة على حقوق النساء وقيم الديمقراطيّة والمساواة والعدالة في المجتمع، تنبع من تخوّف العشائر من تحييدها وانتزاع صلاحيّاتها" في إشارة منها إلى النفوذ الذي تتمتع به بسبب الدور الذي تلعبه العشائر في حل الخلافات الكبيرة وتحديدا جرائم القتل، من خلال القضاء العشائري الذي كان يُعمل به في فلسطين قبل تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1993، ولا يزال قائما بفعل ترهل الجهاز القضائي الرسمي.

وأكّدت المصري أنّ المؤسّسات النسويّة، بمختلف الائتلافات والأطر، تتمسّك باتّفاقيّة "سيداو". من هنا بدأت جهود الجمعيّات والائتلافات والاتّحادات النسائيّة لتشكيل ائتلاف وطنيّ للدفاع عن حقوق المرأة، بالشراكة مع الفصائل والأحزاب السياسيّة والمؤسّسات الحقوقيّة[3]. أما موقف الحكومة إزاء بيان العشائر المذكور، فقد تميز بالصمت ولم تحرك ساكنا تجاه تهديد العشائر بإغلاق المؤسسات النسوية، بالرغم من إدراكها (أي الحكومة) خطورة هكذا موقف والقوة التي تتمتع بها العشائر في الشارع الفلسطيني، مما قد يعود بالضرر على النساء والمؤسسات النسوية. وقد أثار موقف الحكومة العديد من التساؤلات حول دورها الحقيقي في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والعقد الاجتماعي الذي يربط كافة مكونات الشعب الفلسطيني.

فالقوانين الفلسطينية نفسها وخاصة القانون الأساسي، تمنع التحريض والإساءة للآخرين وتمنع بث خطاب الكراهية. ولا يمكن التعامل مع التحريض بوصفه ضمن إطار حرية التعبير، كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته، قد أسقط حرية التعبير في حالات من ضمنها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة[4]. وبالتالي، ورغم هذه المسوغات في القوانين المحلية والدولية، إلا أن الحكومة الفلسطينية لم تحرك ساطناً ولم تتدخل جهات إنفاذ القانون لوضع حد للتحريض ضد النساء.

مأسسة التحريض ضد النساء والمؤسسات والقيادات النسوية:

تشير الكاتبة ريما نزال، عضو الأمانة العامة لاتحاد المرأة أنه "في الواقع الفلسطيني، مصطلح كراهية النساء يعاني من الارتباك كون الخطاب النسوي تأسس على واقع التمييز الممارس ضد المرأة بسبب اختلاف الجنس، وترسخ المفهوم بسبب ممارسة عملية إقصاء منهجية للنساء عن مراكز القرار، وثبتت مصداقيته على خلفية عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية الموقعة ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويجد مسوغاته في عدم حسم رؤية وموقف الحكومة وترددها تجاه استحقاق انضمامها لمبادئ واتفاقيات حقوق الإنسان." وإذا كانت المؤسسات النسوية قد بدأت مؤخراً في استخدام مصطلح خطاب الكراهية والتحريض لوصف معاناة المرأة، إلا أن لهذه السلوكيات جذور قديمة في السياق الفلسطيني. ففي بداية عملها، كانت المؤسسات النسوية تتعامل مع هذه السلوكيات والممارسات بوصفها (بشكل ناعم) بالتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها. إلا أن تعاظم قوة التيارات المتخلفة التي يبدو أنها اقتصرت دورها ومبرر وجودها في معاداة النساء، قد ساهم في تطور الخطاب النسوي الذي أعلن صراحة أن النساء تتعرض لخطاب كراهية وتحريض مباشر عليهنّ.

من جهتها، أشارت السيدة هانية البيطار، المديرة العامة للهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب، إلى أن "التحريض هو استغلال المنصات المتاحة (خاصة عبر الحيز الافتراضي) لأجندات سياسية وفكرية. ومن أجل مواجهة هذه السلوكيات، لا بد لمؤسسات المجتمع المدني من العمل مباشرة مع الفئات القاعدية، والتي تتعرض لعمليات مسح دماغ من قبل القوى

---

[3] https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2019/12/cedaw-palestinian-clans-tribes-hebron-feminist-abbas-decree.html#ixzz88NkKJjaL

[4] https://www.madacenter.org/article/1405/

الظلامية. ولا بد لمؤسسات المجتمع المدني من تطويع خطابها وتبسيطه بما يتناسب ومستوى الفئات المستهدفة مما سيساهم في شرح خطاب هذه المؤسسات ودفع الفئات المستهدفة لحمله والدفاع عنه، خاصة في ظل جهود الحركات الأصولية الرامية لشيطنة خطاب مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، وخاصة المؤسسات النسوية".

انطلاقا من ذات التوجه، تشير السيدة آمال خريشة- المديرة العامة لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، إلى ضرورة تعزيز الحريات ووقف سياسة تكميم الأفواه والقمع الفكري والتستر وراء الدين لأهداف سياسية حزبية فئوية لا علاقة ولا صلة لها بالدين الحنيف من قريب أو بعيد، وضرورة أن تبادر السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها وفق القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية لسن قوانين تستند إلى المساواة وخاصة قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون حماية الاسرة من العنف، كون هذه هي الطريقة الصحيحة للرد على المد الأصولي الرافض لحقوق النساء والاتفاقيات الدولية".

وفي ظل صمت الحكومة وجهات إنفاذ القانون، باتت القوى الظلامية تشعر أنها تتمتع بالحصانة وأن ما من رقيب أو حسيب على سلوكها، وهذا ما دفعها إلى التمادي في هجومها وتحريضها على المؤسسات النسوية. فقد انتقلت هذه القوى من مستوى العمومية في التحريض، إلى مستوى التخصيص وباتت تتناول المؤسسات النسوية بالاسم وتتناول كذلك رموز الحركة النسوية وبالأسماء أيضاً. واعتمادا على مواردها (التي تبدو كبيرة ومجهولة المصدر) استغلت القوى المذكورة الحيز الافتراضي لتصعيد هجمتها ضد المؤسسات النسوية ورموز الحركة النسوية. فقامت بإنشاء صفحة مشبوهة عبر منصة (الفيسبوك) تحمل اسم "الحراك الجماهيري لإسقاط سيداو" وبثت سمومها عبر هذه الصفحة. فقامت بمهاجمة المؤسسات النسوية والقيادات النسوية البارزة والمعروفة والمشهود لها بالدور النضالي الوطني والحقوقي. في هذا السياق تعرضت العديد من رموز الحركة النسوية للهجوم والتنمر، حيث كان من بينهن المناضلة ساما عويضة، مديرة مركز الدراسات النسوية، والمحامية زينب الغنيمي، والصحافية والناشطة الحقوقية ناهد أبو طعيمة، وكذلك مهاجمة الكاتبة والمناضلة ريما نزال ومهاجمة سحر القواسمة، ومهاجمة آمال خريشة-المديرة العامة لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.

وقد تفاوتت حدة الهجوم من حالة لأخرى، إلا أن القاسم المشترك بين كافة هذه الحالات كان استخدام عبارة (السيداوية) قبل ذكر اسم السيدة المستهدفة. وبالتالي، سعت الحركات المذكورة إلى ربط مفهوم الدفاع عن حقوق النساء باتفاقية سيداو والتي صنفتها باعتبارها خروج عن الدين وقامت بتكفير المؤسسات النسوية وقيادات الحركة النسوية. وهذا بدوره أثر سلبا على عمل المؤسسات والتفاف النساء حول برامجها، إذ أن القوى المذكورة، استغلت عباءة الدين في تحريضها، واستغلت كافة المنابر المتاحة أمامها لمهاجمة المؤسسات النسوية والقيادات النسوية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نشطت في متابعة صفحات المؤسسات النسوية (ربما من خلال جيش من الذباب الإلكتروني)، وقامت بنشر التعليقات المسيئة للمؤسسات وقامت بالتحريض ضدها وضد أنشطتها. أما عبر صفحتها المشار إليها آنفاً (وصفحات أخرى كثيرة)، فقد تمحورت أغلب التعليقات من متابعيها حول الطعن في شرف النساء المستهدفات واتهامهن بالكفر والردة والدعوة إلى اعتبارهن كافرات، مع ما يمكن أن يرافق هكذا تعليقات، من سلوك أهوج من قبل بعض الأفراد المغيبين ذهنيا. فقد أثبتت بعض التجارب

في العالم العربي أن التحريض قد يدفع إلى القتل من قبل بعض الجهلة، كما حدث مع الشهيد فرج فودة في مصر والشهيد ناهض حتر في الأردن.

الحركة النسوية واستراتيجية المواجهة:

مع إدراك المؤسسات النسوية للخطر الكامن وراء التحريض، وتجسيدا لدعواتها المستمرة وجهودها لتجسيد مبدأ سيادة القانون، توجهت للقنوات الرسمية من أجل وضع حد لهذا التحريض. فبادرت العديد من النساء ممن تعرضن للهجوم إلى رفع قضايا أمام الجهات القانونية ومن بينهن السيدة ساما عويضة والسيدة ناهد أبو طعيمة. إلا أن جهات إنفاذ القانون وقفت موقف المتفرج، كما هي عادتها، ولم تحرك ساكناً. وهنا لن يكون تجليا القول بأن السلطة ذاتها تتواطأ مع القوى الظلامية وتسعى لمهادنتها وإن كان ذلك على حساب حقوق النساء. وبالتالي، باتت النساء أكثر الفئات انكشافاً للقهر والظلم في المجتمع الفلسطيني وتعمقت معاناتها على غير ذي صعيد. وبالرغم من صدور العديد من بيانات الإدانة من قبل المؤسسات النسوية، إلا أن الحركات الأصولية واصلت جهودها في التحريض والتشويه مستغلة صمت الحكومة. وتعرضت للنساء المستهدفات بالذم والقدح والتشهير وهو ما يتناقض مع القوانين الفلسطينية ومع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.

وبالرغم من ذلك، واصلت المؤسسات النسوية عملها في الدفاع عن حقوق النساء وعن المجتمع الفلسطيني بشكل عام ولم تستسلم أمام محاولات التحريض التي تعرضت لها من قبل القوى الظلامية. ففي هذا الإطار، تقول السيدة سحر القواسمة، المديرة العامة لمؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي-الخليل: "كمؤسسة، نحن نعمل على تعزيز صمود المواطنات الفلسطينيات وخاصة في مناطق التماس مع الاحتلال، انطلاقاً من إيماننا المطلق أن النساء هنّ خط الدفاع الأول عن الأرض والأسرة وأنهن سر الصمود والبقاء على الأرض". ومع ذلك، تعرضت المؤسسة ومديرتها للهجوم والتشهير من قبل القوى الأصولية. أما جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، والتي كانت أحدث المؤسسات التي تعرضت للهجوم من خلال التطاول على مديرتها العامة، السيدة آمال خريشة، فقد أعلنت استمرارها في عملها وجهودها لحماية حقوق النساء وفق الاستراتيجية التي رسمتها لنفسها منذ انطلاقتها قبل ثلاثٍ وأربعين عاماً. وتسعى الجمعية من خلال نضالها إلى الربط ما بين البعدين الوطني والحقوقي في الدفاع عن قضايا النساء، وتؤكد مديرتها العامة استمرارها في النضال من أجل حماية حقوق النساء ولن تلتفت إلى الأصوات المحرضة التي تسعى لتشييء النساء وزجهن في الحيز الخاص، وانتقاص مواطنتهنّ.

المطلوب فلسطينيا:

خطاب الكراهية والتحريض يسهم بالضرورة في تقليص مساحات العمل المدني النسوي ويشكل إرهابا ممنهجا يطيح بحزمة الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة ويهدد السلم الأهلي، إضافة إلى انه يمتد ليشمل مجموعات أخرى من المجتمع الفلسطيني، فلا بد من تكاتف الجهود للوقوف سداً منيعا في وجه هكذا خطاب كريه. ولكيلا تنطبق علينا مقولة "أكلت يوم أكل الثور الأبيض"، فإن مواجهة هذا المد المتطرف، هي مسئولية فردية وجماعية. فلا بد للمؤسسات المدنية والحقوقية من العمل على توحيد خطاب حقوقي عصري ليكون بديلا لخطاب الكراهية والتحريض. كما لا بد للأحزاب السياسية من أخذ دورها الطليعي في حماية المجتمع ومكتسباته ومقدراته وضمان حماية حقوق الإنسان. أما

السلطة الفلسطينية وبوصفها الجهة التنفيذية الرسمية المسئولة عن إنفاذ القانون، فإنه يقع على عاتقها المسئولية الكبرى في لجم الحركات التي تحرض ضد النساء وتبث خطاب الكراهية ضدهنَ. كما لا بد للسلطة من المبادرة بإعلان التزامها ببنود الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها ونشرها في الجريدة الرسمية لتصبح قانوناً نافذاً. كما لا بد للمؤسسات والحركات النسوية من إعادة ترتيب أولوياتها لتطوير خطاب نسوي تقدمي يقوم على احترام حقوق الإنسان ويرفض كافة محاولات التهميش والإقصاء. ولعل سن قانون يحمي المدافعات والمدافعين عن حقوق الانسان أصبح أكثر الحاحا في ظل التشهير والتحريض والتكفير التي تتعرض لها القيادات النسوية.